



النحو العربي بين إشكاليات النظرية وآفاق التطبيق

Arabic Grammar between the Theoretical
Dilemma and the Prospects of Application

م. د. غانم كامل سعود.
م. د. مشكور حنون الطالقاني

By: Dr.Ghanim Kamil Masoud
Dr.Mashkoor Hanoon Al-Talakani



ملخص البحث

وقفنا في بحثنا هذا متأملين تلك القواعد النحوية التي نعلمها لشدة اللغة العربية محاولين إيجاد مواطن الصعوبة، وأسرار نفور الطلبة من مادة النحو العربي، أو ما يصطلح عليها باسم (قواعد اللغة العربية) راصدين خللاً بيننا في عرض بعض الموضوعات، وفي تبويبها، بدءاً بالنظرة إلى تعليم اللغة العربية عموماً، مروراً بأهداف تدريس النحو العربي، فدعونا إلى النحو الوظيفي الذي ينمي الأسلوب الأدبي، ويجعل اللغة العربية وحدة متكاملة من الحقائق والمفاهيم التي يأخذ بعضها برقاب بعض، ومن القضايا التي ناقشناها علاقة علمي الصوت والصرف بعلم النحو، وارتباطهما به، ولزوم الإفادة من جهود علماء اللغة القدامى والمحدثين في الربط بين هذه العلوم الثلاثة؛ فالتوجيه النحوي على وفق معطيات علمي الصوت والصرف طريق غير سالك، ولم يتجشم الدارسون السير فيه لوعورته، وقد اتخذناه طريقاً جديداً، نرجو أن يفيد منه من يأتي بعدنا؛ فكثير من توجيهات النحويين القدامى، ومن تبعهم من المحدثين هي في حقيقتها ليست توجيهات نحوية خالصة، ولكنها حسبت على علم النحو. ونحن ندعو إلى تلمس هذا الصراط الجديد في تعليم النحو بعيداً عن التكلف. وقد عرضنا أمثلة للموضوعات التي تحتاج منا إلى إعادة النظر. إما من أجل حذفها من المنهج، أو في إعادة ترتيبها، أو في أسلوب عرضها على الطالب، ومن هذه الموضوعات: (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، و(لا) النافية للجنس، أو التي لنفي العموم، والعطف، والبناء للمجهول، والحذف.. وغيرها.



Abstract

The research investigates the grammar rules taking in consideration the difficulty of Arabic language .We try to find the points of difficulties that make students distaste the subject Arabic grammar. The research starts by shedding lights on some topics beginning with the teaching methods of Arabic language in general, then to the objectives of teaching Arabic grammar. We recommend the use of functional grammar that helps in developing the literary style of individuals, and renders Arabic language as a unified whole of facts and concepts that foster take each other. One topic that the research has discussed is the relationship between phonology and morphology from one side and grammar from the other side .

The researchers have adopted a new approach. The suggestions given by many old grammarians and the modernists who followed them are not purely grammatical, but rather they are counted on grammar. In this research, we call for a new approach for teaching grammar away from the sophistication of older approaches. We have mentioned some topics that need to be revised.

ثلاثة، هي: تجديد النحو، ومشكلة النحو، والتعليل النحوي

١. تجديد النحو:

مرّت الدعوة إلى إصلاح تعليم اللغة العربية بمراحل؛ والمتتبع لها يجد بذورها في كتب النحويين الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، واليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، والجرمي (٢٢٥هـ)، وأبي موسى الحامض (٣٠٠هـ)، والزجاج (٣١١هـ)، وابن الخياط (٣٢٠هـ)، والزجاجي (٣٣٧هـ)، وأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، فكلهم وضعوا مختصرات في النحو لم يصلنا منها إلا (الجمال) للزجاجي، و(التفاحة) لأبي جعفر النحاس.^(٧)

أما ما يخص الأسلوب، فقد حاول طائفة من القدماء تقديم النحو بأسلوب سهل واضح، وممن عرف عنهم وضوح الأسلوب، وسهولة العرض: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، الذي غضب منه بعض النحاة، فقال متذمراً: «إن دام هذا على هذا عَمَّ النحو الصبيان»^(٨) وقد التفت إلى النحو التعليمي طائفة من النحاة، فوضعوا كتباً نحوية تعليمية، منها: (الواضح)، و(الموضح)، لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، و(الإيضاح) لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، و(الواضح) لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وغيرهم، ناهيك عن بعض النحاة الذين عكفوا على كتابة التمهيدات لكتاب سيبويه من أجل إعانة الدارسين على فهمه.

غير أن الثورة الحقيقية على تفكير النحاة، ومحاولة إصلاح منهجهم كانت في المغرب العربي، وهي

مدخل: دراسة الأصوات عند علماء النحو العربي: تتضح أهمية دراسة الأصوات في منهج النحو والصرف في عمل النحاة العرب في مظاهر عدة منها: مظهر الاختلاف بين اللهجات اختلافاً صوتياً في النطق، من سبيل تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة، أو صراحة الحركة.. وما إلى ذلك من مظاهر النطق.^(١) وكثير من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو، من إبدال وإعلال، وإدغام^(٢)، وغيرها من ظواهر لغوية لا تفهم فهماً مستوعباً إلا إذا أخذت الدراسة الصوتية لها مكاناً في دراسة العربية.^(٣) والذي يطالع كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي وصل إلينا يجد الدرس الصوتي جزءاً أساساً منه.^(٤)

وتتضح أهمية دراسة الأصوات في منهج النحو والصرف في عمل النحاة العرب في مظاهر عدة منها: مظهر الاختلاف بين اللهجات اختلافاً صوتياً في النطق، من سبيل تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة، أو صراحة الحركة.. وما إلى ذلك من مظاهر النطق.^(٥)

وإنّ صنيع النحاة العرب بتقديمهم لدراسة النحو بباب صرفي هو: (الكلام وما يتألف منه)، إنّما يشير إلى أنّ النحو لا يفتأ يستعمل معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعمّ من تحليلاته، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه.^(٦)

الجانب النظري:

نبحث في هذا الجانب النظرة إلى النحو العربي، ومشكلاته، وسبل حلها، وقد قسمناه على عنوانات

ثورة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الفقيه الظاهري الذي تنسب إليه أخطر محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي، وقد ضمّن كتابه (الردّ على النحاة) أفكاره النحوية المتجدّدة، ورفض فيه أفكار النحاة التقليديين، التي منها: (نظرية العامل)، وفكرة (الحذف)، و(التنازع في العمل)، و(التعليل)، و(القياس).

أما إصلاح تعليم اللغة على وجه العموم فقد التفت إليه نخبة من مفكري العربية منهم الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ولكن أهم من وقف عند إصلاح تعليم اللغة وحدد أسس هذا الإصلاح هو المفكر الإسلامي الكبير ابن خلدون (٨٠٨هـ)، إذ أتحننا بأفكار جديدة تتسم بالمنهجية الواضحة، وإمكانية التطبيق.

ونجد حين ننع النظر في جهود اللغويين العرب والمسلمين القدامى في تعليم العربية أنهم لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، فقد قر في عقولهم أن اللغة شيء يورث، وأن غير العربي لا يمكن ان يتقن اللغة إتقان أهلها لها، وقصة مهاجمة الفرزدق عبد الله بن إسحاق الحضرمي معروفة؛ إذ رفض الأول التسليم بأحكام الأخير النقدية بحجة أنه أعجمي لم يرث اللغة عن آباء عرب أقحاح^(٩).

وهذا الأصمعي (٢١٣هـ) لا يثق بالكميت. قال: « ليس الكميت بن زيد بحجة. لأن الكميت كان من أهل الكوفة، فتعلم الغريب وروى الشعر، وكان مُعلِّماً، فلا يكون مثل أهل البدو...»^(١٠)، والسبب الآخر الذي جعل الاصمعي لا يثق بالكميت أنه « تعلم النحو وليس بحجة»^(١١). وكان ذو الرّمة أحسن حالاً

عنده من الكميت، لأنه كان « مُعلِّماً بالبدو وكان يحضر اليمامة والبصرة كثيراً»^(١٢)، وروى ابن قتيبة قال: « قال عيسى بن عمر: قال لي ذو الرمة: ارفع هذا الحرف، فقلت له: أكتتب؟ فقال بيده على فيه، اكتب عليّ؛ فإنه عندنا عيب»^(١٣). فاللغويون القدامى لم يرتابوا بلغة الأعاجم فحسب؛ بل ارتابوا بلغة العرب الذين ثبتت صلتهم بأهل العلم. غير أنّ هذه النظرة القاصرة لمسألة اكتساب اللغة لم تستمر طويلاً، فقد خرج عنها علماء رجّحوا اكتساب اللغة بالسماع، والرواية، والحفظ، منهم القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، الذي قال: « إنني أرى حاجة المحدث إلى الرواية أمسّ، وأجده إلى كثرة الحفظ أوفر»^(١٤). ونحن نتفق مع من ذهب من المحدثين إلى أن أنصح ما وعاه الفكر العربي في هذا الشأن، هو ما ذكره المفكر العربي ابن خلدون، الذي ردّ دعوة من ظن أنّ العرب نطقوا لغتهم بالطبع بقوله: «وإنما هي ملكة لسانية تمكنت ورسخت، فظهر في بادئ الرأي»^(١٥). وقد حدّد ابن خلدون ثلاث مراحل يمر بها المتعلم، لينعكس فعل التعلّم على المتعلم، وهي على ما يبدو تتدرج من (الصفة) إلى (الحال)، ثم (الملّكة)؛ «ان الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال: أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي: صفة راسخة؛ فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولاً،

ثم يسمع التراكيب بعدها، فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم»^(١٦).

مَكْمَنُ المشكلة - في رأينا - هو المناخ اللغوي.. وقد اقترح ابن خلدون أن يصطنع اصطناعًا، ونحن في مدارسنا وجامعاتنا نعاني التفريط في اصطناع مناخ اللسان العربي، ولا سيما في كلياتنا العلمية، أو الإفراط في توظيف الفصحى القديمة ولا سيما عند علماء اللغة ذوي النشأة الدينية. أما الإعلام فهو يستحق منا لوحده وقفة في بحث مستقل، إذ يتبارى أهله في إقحام الانجليزية والفرنسية بمناسبة، أو من دون مناسبة.

ونعود لكلام ابن خلدون في اصطناع المناخ، وفيه يقول: « ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة، ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن، والحديث، وكلام السلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولدين أيضا في سائر فنونهم حتى ينتزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم، وتأليف كلماتهم وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتهما رسوخا وقوة، ويحتاج مع ذلك إلى سلامة الطبع، والتفهم الحسن لمنازع العرب وأساليبهم في التراكيب ومراعاة

التطبيق بينها وبين مقتضيات الأحوال والذوق يشهد بذلك وهو ينشأ ما بين هذه الملكة والطبع السليم فيهما كما نذكر، وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول المصنوع نظما ونثرا»^(١٧).

ووجه الصعوبة في تطبيق ما اقترحه ابن خلدون لا يكمن في القدرة على حفظ كلام العرب، فقد نتج من إقبال المسلمين على دينهم، وحبهم لكتاب الله، وتقديسهم له أن حفظ كثير منهم القرآن الكريم، وشطرا من أحاديث الرسول الأكرم (ﷺ)، وحفظ كثير منهم كلام السلف الصالح، وخطبهم، وأشعار العرب الأوائل، والمجيدين من شعرائهم المولدين؛ بل إن المشكلة تبقى ماثلة في هجر الاستعمال، وقلة التزام مدرسي اللغة العربية، بلة مدرسي المواد الأخرى باستخدام اللغة العربية الفصحى في التدريس، وهو ما ينذر بتدني مستوى الأداء اللغوي إلى الحد الذي تسمي فيه لغتنا القومية لغة غريبة تتحاشاها الألسن ولا تجد لها أذنا صاغية، لتحل محلها اللهجات العامية المتدنية، فتصبح الأخيرة لغة مألوفة يستحسنها الناس ويتداولونها في رسائلهم ومحادثاتهم الشفوية؛ إذ إن ما يجري الآن في عموم مدارسنا بدءًا من مراحل الدراسة الأولى وانتهاءً بمراحل الدراسة العليا هو تجاهل مقصود أو غير مقصود لأصل من الأصول العامة للتدريس، هو التدريس باللغة الرسمية، التي ألفت بها الكتب المنهجية، والحصيلة أن الهدف العام الذي وضع لتدريس اللغة العربية هو أن يتقن التلميذ، أو الطالب لغته القومية حديثا وكتابة، وأن يكون قادرًا على

التعبير بها تعبيراً أدبياً مقبولاً، وهو ما أخفقنا في تحقيقه على الوجه الأكمل، ولكم أن تدخلوا على محادثات شبابنا في ما بينهم في شبكات التواصل الاجتماعي التي أخذت قصب السبق فيها اللهجات المحلية المختلفة، فصرت تميز كل شاب إلى أي بلد عربي ينتمي. بل إلى أية منطقة أو إقليم في هذا البلد أو ذاك.

مشكلة النحو:

إذا بحثنا في الغاية من دراسة النحو، نجد الحاجة إلى النحو قد مسّت من أجل تقويم اللسان من الخطأ عند نطق الصوت مفرداً ومركباً في كلمة، ولتوخي الصحة في ضبط الكلمة مفردة ومركبة في كلام، ثم معرفة منهج العربية في تأليف الجمل، وصوغ العبارات، وفهم وظيفة الكلمة في الجملة، ومعرفة الفروق بين التراكيب.

والقواعد الوظيفية هي التي تعيننا على الوصول إلى الغايات المذكورة، وما لا يحقق هذه الغايات فهي من القواعد غير الوظيفية. من هذا الجانب يصح النظر إلى النحو بوصفه حلاً لمشكلة قائمة هي: (هجر الاستعمال العربي الفصيح، وبعد المتكلمين عن تحريه؛ بل عن التمييز أحياناً بين ما هو فصيح وما هو غير فصيح. والاستعانة بالعامي الدارج، أو بالأجنبي للتعبير عن مقاصدهم).

أما متى يغدو النحو مشكلة ليس لها حل؟ يغدو كذلك عندما يستحيل إلى إعراب محض لا رابط بينه وبين المعنى، وقد تنبه إلى هذا الأمر عدد من المهتمين بتعليم اللغة العربية، ومنهم د. عائشة عبد الرحمن

(بنت الشاطئ)، حين قالت: « كان الخطأ الأول، ان الأصل في الإعراب أن يضبط المعنى، ويدل عليه، لكن اللغويين فصلوا النحو عن المعاني، ووضعوا بينهما الحدود والأسوار... وهذا العزل الشاذ بين الإعراب والمعنى هو الذي جار على التعليم في كسب ذوق العربية ومعرفة منطقتها». (١٨) وإلى ذلك ذهب الدكتور داود عبده حين قال: « إن القواعد المتعلقة بالحركة الإعرابية ليست سوى جزء يسير من قواعد اللغة». (١٩)

وقد نعى الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى (رحمه الله) على النحاة عزلهم معاني النحو عن النحو، وعدّ هذه مساءة بالغة به، وجنوحاً به عن السبيل السويّ، وتجريداً للنحو من روحه حتى يصير جسماً من غير روح وإهاباً من غير محتوى (٢٠)، وعدّ الرجل « انتزاع معاني النحو من النحو قضاءً عليه بالجمود والتجبر، واقتطاعاً لشطرٍ مهم منه، هو الذي يبعث في قواعده رواءً وحيويةً وقدرةً على ممازجة الأفكار والمشاعر». (٢١)

وقد تنبه إلى هذه النظرة القاصرة إلى النحو من القدماء الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، واضع أصول البلاغة، وهو الذي عدّه الذهبي شيخ النحو (٢٢). فقد كان يشكو من اقتصار معرفة النحو على إتقان الرفع والنصب، قال: « وأما النحو فظنّته الطائفة القاصرة ضرباً من التكلف، وبأباً من التعسّف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك ممّا تجده في المبادئ هو فضلٌ لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه

فائدة، وضربوا له المثل بالملح» (٢٣).

وفي حدود متابعتي لدعوات إصلاح النحو وتجديده أنه في القرن الماضي وفي العام ١٩٣٨م أصدر مجمع اللغة العربية المصري قراراته الداعية إلى إصلاح النحو العربي، وهي قرارات لا تمس روح النحو بقدر ما ترمي إلى الرجوع به إلى منابعه الصافية، بأن تخلصه من الشوائب العالقة به، ولم يُعمل بهذه القرارات لا في مصر ولا في غيرها، ومن هذه القرارات أن تلغى فكرة استنار الضمير، وان يستغنى عن الإعراب التقديري والمحلي، وأن تُوحد ألقاب الإعراب والبناء، و جاء العام ١٩٧٦م لتعقد فيه ندوة المجمع اللغوية العربية على أرض الجزائر، وشاركت فيها ثلاثة مجامع هي: مجمع بغداد، ومجمع دمشق، ومجمع القاهرة، وخرجت بجملته قرارات قامت على اقتراحات جديدة، حملها إلى الندوة مجمع بغداد، أو مجمع دمشق، وهي:

• الربط بين علم النحو ومفهوم الدلالة.

• دراسة بعض التراكيب النحوية دراسة تحدد معانيها، وتضبط أواخرها دون التعرض لإعرابها التفصيلي كصيغ القسم، والتعجب، والتحذير والإغراء، والنفي، والتوكيد، والتفضيل... وغير ذلك.

• الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل.

• الاكتفاء بألقاب البناء في حالتي الإعراب والبناء.

• أن يدرس أسلوب الاستثناء في باب الأساليب، ويقتصر في أحكامه على النصب إذا كان استثناء تاماً.

• ما ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً يقال فيه إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة.

تلك هي أهم قرارات الندوة المذكورة، وهي قرارات لم تصدر عن مجمع واحد؛ بل عن مجامع ثلاثة؛ لذا كان من المنتظر أن تأخذ بها الأقطار العربية جميعها، وتصوغ مناهج النحو المدرسي في ضوءها. والمؤسف أن شيئاً من القرارات الملح إليها لم ينفذ، فالربط بين النحو والدلالة يكاد يكون غائباً عن مناهجنا الدراسية. وإنما تقتصر هذه المناهج على تعليم الأدوات والصيغ مجردة من معانيها، فطالب النحو العربي لا يميّز بين النفي بـ(لم)، والنفي بـ(لن)، والنفي بـ(لا) في كثير من الأحيان، ولا يفرق بين (محمّد نشط)، و(محمّد نشيط)، و(المكان ضيق)، و(المكان ضائق) ولا بين عاطشٍ وعطشان، وغَضِبٍ وغاضِبٍ وغضبان، فمناهجنا تكتفي بتلقين الطالب الأثر الإعرابي الذي تحدثه الأدوات، أو الصيغ، أو الأسماء العاملة، أو الأفعال، فلم يكف مؤلفو كتبنا المنهجية أنفسهم، وهم يقدمون موضوع (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنّ) التوكيدية المشبهة بالفعل، ثم تقدم موضوع (ليس)، والأدوات العاملة عمل ليس أن يوضحوا لطلبتنا الصلة الدلالية بين هذه الموضوعات.

التعليل النحوي وأثره في تعليم النحو العربي:

ثمة اتجاهان يجنح إليهما القول بالعلّة النحوية: الأول تولى إيضاحه لنا ابن جني (٣٩٢هـ) إذ كان يرى أنها موجبة للحكم، فاقترب بها من علل المتكلمين، وتلك « علل النحويين، وأعني بذلك حُذاقهم المتقنين... وذلك

لأنهم يحيلون إلى الحسن^(٢٤). والآخر بينه الزجاجي بقوله: « إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق^(٢٥)». ويلمح المتأمل اتجاهها ثالثاً في كلام كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني، الذي رأى أنّ العلل النحوية ليست على سبيل « الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع^(٢٦). وهذا الاتباع والاقتداء مبني على الظنّ^(٢٧) » وما يبرر الظن - ظن المجتهد في النحو هو الاعتقاد في أنّ اللغة من وضع واضع حكيم^(٢٨). وحاول ابن جني التمييز بين ما هو موجب من العلل وما هو جائز بقوله: « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك، فعلاً هذه الداعية إليها، واجبة لها غير مقتصر بها عن تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يوجب^(٢٩)». وقد نأى الرعيل الأول من النحاة بنفسه عن محاولة إيجاد العلة الفلسفية في علم النحو. أما محاولة المتأخرين من النحاة البحث عن العلة المنطقية في المظاهر اللغوية زاعماً أنّ للعل قوة العلة المنطقية في المظاهر الفلسفية فقد حَمَلت هذه المحاولة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو العربي على وجه الخصوص أعباء ليست هي منها. وما زلنا نعاني آثارها إلى يوم الناس هذا^(٣٠). ففي النحو مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل

الفلسفة: « يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم^(٣١). والعلل النحوية على ثلاثة أضرب، أولها: التعليمية، وهي ما يتوصل به إلى تعليم كلام العرب، فإذا سمع بعضه قاس عليه نظيره، وقد أطلقوا عليها العلل الأول، ولم يعترض على هذا الضرب من العلل أكثر النحاة إنكاراً لمبدأ التعليل، وهو ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، إذ كان يرى « أن العلل الأولى تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرَك منا بالنظر^(٣٢). والاستعانة بهذه العلل في تعليم النحو خير وسيلة لإبعاده عمّا هو عليه من صعوبة وتعقيد، وهو يحقق الغرض الذي ذكره ابن جني من علم النحو، وهو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره^(٣٣). أما الضرب الثاني من العلل فهي العلل القياسية، أو ما يسمى بالعلل الثواني، وهذه العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلوات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرده الأحكام، ومن أمثلتها أن يعلل قولنا: (إن زيداً قائمٌ): وجب أن تنصب (إنّ) زيداً؛ لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، لذا حملت عليه فعملت عمله لما ضارعت فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله. أما الضرب الثالث من العلل فهي العلل الجدلية، وهي تعليل للعلل المتقدمة (الأوائل والثواني)، وتأييد لها بالتسوية المنطقي.

للجنس يكون مفتوحًا دائمًا في جميع حالاته، ولكنه في حال إضافته إلى ما بعده فإنه يكون مفتوحًا بغير تنوين، وهذا الرأي ليس من اجتهاد الباحث، أو اجتهاد أحد من النحويين المعاصرين، أو هو مما توصل إليه دعاة التجديد والتيسير. إنما هو رأي ذهب إليه طائفة من نحائنا القدماء، ومنهم السيرافي (٣٦٨هـ)، والزجاج (٣١١هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، وأبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـ)، ولكن هذا الرأي ضاع في غمرة ما يسمى بـ(مذهب الجمهور)، أو في ضجيج ما يعرف بالنحو الرسمي، الذي فرض نفسه في مدارسنا.

وربما كان الأيسر أن نكتفي بإعراب (لا) واسمها المحلي، ما دام سيبويه إمام النحاة قد عدها هي وما تعمل فيه في موضع ابتداء، حين قال: «...ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء». (٣٤) فليس لها عمل على الحقيقة؛ لأن سيبويه قاسها بمن الزائدة، وأكد أنها كالمركبة في ما بعدها. «واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك ما من رجلٍ، وما من شيء» (٣٥) ولم يكن قياس سيبويه مبنياً على منطق العقل وحده. إنما شفعه بلغات العرب حين قال: «والدليل على أنّ لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك» (٣٦) فلم هذا الإصرار على ترك الإعراب المحلي حينما يدخل في باب التيسير، ويقابله التمسك به عندما لا تكون بنا حاجة إليه.

ونحن لا نحتاج إلى النمط الثاني، ولا إلى الثالث. كما يمكن أن نكتفي بجزء يسير من النمط الأول. فالعلة التي تطرد على الكلام العربي وتنساق إلى قانون لسانهم لا بأس بها، ولا اعتراض عليها؛ لأنّ تزيد تعليم اللغة متعة وتشويقاً. أما العلة التي وصفها السيوطي في ثمار الصناعة بقوله: «..وعلةٌ تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم» (٣٣). فهذه تترك للمتخصصين بلغة العرب، والباحثين عن أسرار الكلام العربي، ومنهم المفسرون والمهتمون باستنباط الأحكام الشرعية. الجانب التطبيقي:

ونعرض في هذا الجانب لطائفة من الموضوعات النحوية، وما اعترى عرضها في كتبنا المنهجية من تعقيد لا مسوغ له:

١. (لا) النافية للجنس:

تشابه (لا) النافية للجنس، و(إنّ) التوكيدية من حيث العمل، أي: - الأثر الإعرابي - مرده إلى أنّ (إنّ) تفيد التوكيد في حال الإثبات والإيجاب، و(لا) تفيد التوكيد أيضاً، ولكن في حال النفي والسلب، ويتضح توكيدها النفي من الموازنة في قولنا: (لا يُحِبُّ الكاذبُ)، و(لا كاذبٌ محبوبٌ)؛ فالنفي في الجملة الأولى يفتقر إلى القوة والتوكيد، والنفي في الجملة الثانية قويٌّ ومؤكد. وإذا أعربت الكتب المنهجية اسم (لا) على أنه مبنيٌّ فإنها تعرب نمطاً آخر من اسم (لا) على أنه معرب منصوب، وفي ذلك بلبلة لعقل الطالب، وتقديم لقاعدتين متناقضتين في موضوع واحد. ويكفيانا أن نقول: إن الاسم بعد (لا) النافية

٢. (إن) النافية العاملة عمل ليس:

هذه أداة يندر أن يستعملها العرب في النفي، إذ لم يتحفظنا السماع بإعمالها هذا العمل مما حدا بجمهور البصريين إلى إنكاره، ولا سيما أنها لم ترد عاملة في القرآن الكريم وفي القراءة المشهورة، وقد وردت أمثلة قليلة على إعمالها في الشعر، وقيل إنها لغة أهل العالية، وهي منطقة ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة، وما والاها، ولكن النحويين المحدثين مصرّون على إثباتها من أدوات النفي العاملة عمل (ليس)، في حين لم يرد نفيها إلا منتقضا، فهي لا تفيد النفي؛ بل تفيد القصر بالنفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١ / ١٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠ / ١٢]. أما قول برجستراسر في أنها تطابق (ما) في وظيفتها، وأكثر وقوعها قبل (إلا) للجناس بينهما^(٣٧)، فهو قول ليس في محله؛ لأنّ (ما) وردت عاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم في غير موضع، وكذا تواتر السماع من كلام العرب على إعمالها هذا العمل، ويكاد يكون أصلا فيها افتتان الباء بخبرها، فلم يرد في القرآن الكريم مجرد خبر (ما) من حرف الجر إلا في موضعين، ومن لطائف القرآن الكريم وعجائبه أن الأدوات (ما، إن) وردتا معًا في سياق واحد، وأنّ (ما) لم تقترن الباء بخبرها، وأنّ (إن) جاءت وخبرها منتقضا بالآ، أي أنها لم تفد النفي الصريح؛ بل أفادت القصر، وهي الوظيفة التي تؤديها (إن) وينبغي أن تدرس في بابها؛ والموضعان هما قوله

تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢/٥٨]. أما الموضع الآخر فقد جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١/١٢].

وكثيرًا ما يتصل باسم (ما) حرف الجر (من) الذي يفيد استغراق النفي، والاستغراق فرع من فروع التبعية يجوز إليه بوقوع الحرف في سياق النفي، كأن المنفي هو الشيء بأبعاضه وأجزائه كلها.^(٣٨) وهذه الأمور التي ذكرناها غير موجودة في سياق النفي بأن؛ فأين وجه المطابقة بين (إن)، و(ما) الذي زعمه برجستراسر؟. وبناءً على ما تقدم نرى أن تُنقل هذه الأداة من باب الأدوات العاملة عمل (ليس) إلى موضوع آخر مستقل هو: أسلوب القصر، وأن ينطوي تحت هذا العنوان ما اصطاح عليه النحاة (الاستثناء المفرغ) عمومًا سواء أكان سياقه منفيًا بأن، أم بغيرها.

٣. العطف وعلاقته بالفصل والوصل:

يمرّ علينا موضوع العطف، وأدواته في مراحل الدراسة المختلفة، ولم نجد له أثرًا واضحًا في أساليب طلبتنا في التعبير والكتابة، ولم يشجعهم هذا الموضوع على التأمل في كتاب الله من أجل الارتواء من ينبوع العربية الصافي، وما حدث - على حدّ علمي - أن اتفق أستاذان احدهما يدرّس البلاغة العربية، والآخر يدرّس النحو العربي على تقديم هذا الموضوع بحلّة جديدة تجذب الطالب إليه، وتشجعه على الغرف من نمير التراث العربي الذي لا ينضب.

الخاتمة:

لعل من أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا هي:
١. نجد حين نعلم النظر في جهود اللغويين العرب والمسلمين القدامى في تعليم العربية أنهم لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، فقد وقر في عقولهم أن اللغة شيء يورث، وأن غير العربي لا يمكن أن يتقن اللغة إتقان أهلها لها. فاللغويون القدامى لم يرتابوا بلغة الأعاجم فحسب؛ بل ارتابوا بلغة العرب الذين ثبتت صلتهم بأهل العلم. غير أن هذه النظرة القاصرة لمسألة اكتساب اللغة لم تستمر طويلاً، فقد خرج عنها علماء رجّحوا اكتساب اللغة بالسماع، والرواية، والحفظ.

٢. العلة النحوية على ثلاثة أضرب، أولها: التعليمية، وقد أطلقوا عليها العلة الأول. أما الضرب الثاني من العلة فهي العلة القياسية، أو ما يسمى بالعلل الثواني، وهذه العلة تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الأحكام، وقد نأى الرعيل الأول من النحاة بنفسه عن محاولة إيجاد العلة الفلسفية في علم النحو. أما محاولة المتأخرين من النحاة البحث عن العلة المنطقية في المظاهر اللغوية زاعماً أن للعل قوة العلة المنطقية في المظاهر الفلسفية فقد حَمَلت هذه المحاولة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو العربي على وجه الخصوص أعباء ليست هي منها. وما زلنا نعاني آثارها إلى يوم الناس هذا. ونحن لا نحتاج إلى النمط الثاني، ولا إلى الثالث. كما يمكن أن نكتفي بجزء يسير من النمط الأول. فالعلة التي تطرد على

(الفصل والوصل) هذا الموضوع من الموضوعات الحساسة والمهمة في العربية، ولا عجب، فلهذا الموضوع علاقة وثيقة بالأسلوب العربي البليغ، حتى قال فيه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز: «..واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة، أنت تقول فيه إنه خفيٌّ غامضٌ ودقيقٌ، إلا وعلم هذا الباب أغمضٌ وأخفى وأدقُّ وأصعبُ» (٣٩). وقد عدّه الذين سبقوا عبد القاهر: أنه هو البلاغة برُمَّتها «سئل بعضهم ما البلاغةُ فقال: معرفةُ الفصلِ والوصلِ، ذاك لغموضه ودقة مسلكه» (٤٠). وحسبنا أن نتعرف معاني العطف التي ذكرها علماء العربية لتستبين لنا رحابة هذا الميدان، ولزوم السعي إلى تطوير تدريس النحو العربي عن طريق جعل دراسة هذا الموضوع دراسة أسلوبية بحثة لا دراسة نحوية فقط، فتعدد معنى حروف العطف، وتتنوع استعمالاتها مدعاة لجعل فهم طلبتنا هذا الموضوع مدخلاً مهماً من مداخل تطوير أساليبهم في الإنشاء، وإدراك الطلبة مواطن الفصل والوصل، والسر في تنوعها يجعلهم يدركون مواطن مهمة من جماليات لغة العرب، وأسرار الإعجاز القرآني؛ فالوصل بالواو – على سبيل المثال – يعني من جملة ما يعنيه أنّ الجملتين المتعاطفتين نَدَان متساويان في حكم، وإن كانتا مشتركتين فيه. فمكان الواو بين الجمل موقع دقيق، وهو الذي قضى أن يقال في غموضه ودقته وخفائه، وعسر إدراكه. فقد يأتي الوصل بغير العطف، وهو من روائع الأساليب القرآنية التي ضرب مدرسو النحو العربي عنها صفحاً.

الكلام العربي وتنساق إلى قانون لسانهم لا بأس بها، ولا اعتراض عليها؛ لأن تزيد تعليم اللغة متعة وتشويقاً.

٣. دعا الباحثان إلى إعادة النظر في المادة اللغوية التي ندرسها اليوم لطلابنا، وإلى إعادة صياغة الهدف من تدريس النحو، عن طريق وضع قواعد وظيفية تعيننا على الوصول إلى الغايات المرجوة من تعليم النحو العربي.

٤. رأى الباحثان لزوم إعادة النظر في طريقة تدريس طائفة من موضوعات النحو العربي، وقد رجعا في هذا إلى آراء النحاة القدامى من أجل إحياء تلك الآراء ، وأضافا إليها ما وجداه نافعاً ومسايراً لروح العصر الذي نعيشه.



الهوامش

١. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسن: ١٦١.
٢. لنا في مؤلفات ابن جنى غنى عن التفصيل، فما ذكره في المنصف، وسر الصناعة، والخصائص، ناهيك عن المسائل الصوتية والصرفية في المحتسب دليل على صحة ما ذكرنا. ولمزيد من التفصيل في تلك الجهود يمكن الرجوع إلى كتاب (الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جنى) للدكتور حسام سعيد النعيمي، والبحث اللغوي عند العرب، للدكتور أحمد مختار عمر، الفصل الثاني: الأصوات: ٩٣-١٢٢، والفصل الثالث: ١٢٣-١٦٠.
٣. ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٧.
٤. ينظر: في سبيل المثال: باب (ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة) الكتاب: ١١٠/٤، و(ما يسكن استخفاً وهو في الأصل متحرك): ١١٣/٤، و(ما تُمال فيه الألفات): ١١٧/٤-١٢٨، و (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف): ١٥٩/٤-١٦٥، و(الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل): ١٦٦/٤-٢٠١، و(الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي): ٢٠٢/٢٠٤، و(نظائر ما مضى من المعتل): ٣٣٠/٤-٣٦٥، و(التضعيف): ٤١٧/٤-٤٣٠.
٥. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسن: ١٦١.
٦. ينظر: اللغة معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٨٦.
٧. ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي: ٣٢.
٨. الفهرست، لابن النديم: ٦٦٠.
٩. عبد الله بن أبي إسحاق الزياتي الحضرمي (٢٩ - ١١٧هـ): نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش. فرع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به. وهو الذي يقول الفرزدق في هجائه: (ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالينا) وسبب الهجاء أن الزياتي لحنه في بعض شعره، فلما قال فيه هذا البيت، وعلم به الزياتي: قال: قولوا للفرزدق لحنتم في هذا البيت أيضاً، وكان عليك أن تقول: (مولى موال). ينظر: فهرست ابن النديم (٥٤٣٨هـ): ٧٤، والمحصول للرازي (٥٦٠٦هـ): ٤٠٢، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٥٦٣٠هـ): ٣٤١ / ٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥٦٨١هـ): ٣٩٢ / ٦، والأعلام، خير الدين الزركلي: ٧١ / ٤.
١٠. الموشح للمرزباني: ٢٢٧.
١١. المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
١٢. المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
١٣. الشعر والشعراء، لابن قتيبة: ١ / ٥٢٥.
١٤. الوساطة بين المتنبّي وخصومه: ١٥، ١٦.
١٥. مقدمة ابن خلدون: ٥٦٢.
١٦. مقدمة ابن خلدون: ٥٥٤ - ٥٥٥.
١٧. المصدر نفسه: ٥٥٩.
١٨. لغتنا والحياة، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): ١٩٦ - ١٩٧.
١٩. نحو تعليم اللغة وظيفياً، د. داود عبده: ٥٢.
٢٠. ينظر: نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوارى: ١٦.

٢١. نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواربي: ٦٠.
٢٢. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٣٩٧ / ١٨.
٢٣. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٤ / ١.
٢٤. الخصائص: ٥٠ / ١ - ٥١.
٢٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٨٦م: ٦٨.
٢٦. الاقتراح في علم أصول النحو: ٥٤.
٢٧. بنية العقل العربي، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت، ١٩٩٦م:
- ١٤١، وينظر: التعليل الصوتي عند العرب، د. عادل نذير بييري، ط١، بغداد ٢٠٠٩م: ٢٨.
٢٨. الخصائص: ١٦٤ / ١ - ١٦٥.
٢٩. نعني وقت كتابة البحث وهو العام (٢٠١٦م).
٣٠. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي: ٢٠٠.
٣١. الرد على النحاة: ٣١.
٣٢. الخصائص: ٣٤ / ١.
٣٣. الاقتراح: ٨٣، وينظر: البلغة في تأريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي: ٦٩ - ٧٠، والتعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث: ٣١ - ٣٢.
٣٤. كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون: ٢ / ٢٧٤.
٣٥. المصدر نفسه: ٢ / ٢٧٥.
٣٦. المصدر نفسه: ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦.
٣٧. ينظر: التطور النحوي: ١١٥.
٣٨. ينظر: نحو القرآن: ٨٩ - ٩٠.
٣٩. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية: ٢٣٩.
٤٠. المصدر نفسه: ٢٣٢.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٨٠م .
 - ٢- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٨٦م.
 - ٣- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٣م .
 - ٤- بنية العقل العربي، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٥، بيروت، ١٩٩٦م.
 - ٥- التعليل الصوتي عند العرب، د. عادل نذير بييري، ط ١، بغداد ٢٠٠٩م.
 - ٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (من دون ذكر لتاريخ النشر).
 - ٧- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٠م .
 - ٨- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية: ٢٣٩.
 - ٩- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، شرح وتخرير شعيب الأرنؤوط، تحقيق مأمون الصاغري، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
 - ١٠- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، جامعة الموصل ١٩٩٩م.
 - ١١- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف (ج. م. ع) ١٩٨٢م.
 - ١٢- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٤٨هـ.
 - ١٣- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٥م.
 - ١٤- الكامل في التاريخ، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
 - ١٥- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، ط ٤، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
 - ١٦- اللغة معناها ومبناها، تأليف الدكتور تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
 - ١٧- لغتنا والحياة، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
 - ١٨- المحصول، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثانية، دار الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ.
 - ١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٩٩٨م.

- ٢٠- مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون، طبعة بيروت (من غير ذكر لتاريخ النشر).
- ٢١- من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزاوي، بغداد ١٩٨٨م.
- ٢٢- الموشح، المرزباني، ترجمة علي محمد البيجاوي، القاهرة ١٩٦٥م.
- ٢٣- النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٤- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.
- ٢٥- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧م.
- ٢٦- نحو تعليم اللغة وظيفياً، د. داود عبده، ط١، مؤسسة دار العلوم، الكويت ١٩٧٩م.
- ٢٧- الوساطة بين المتنبى وخصومه، القاضي الجرجاني، ترجمة محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٣، (من دون ذكر لتاريخ النشر).
- ٢٨- وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، لبنان ، دار الثقافة .

